مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الرقابة المالية والإدارية الفعالية في تخفيض المخاطر المصرفية دراسة ميدانية على مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي – سورية
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، د. نهاد نادر، عتاب حسون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4194
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 03:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

أثر الرقابة المالية والإدارية الفعالة في تخفيض المخاطر المصرفية دراسة ميدانية على مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي ـ سورية

الدكتور رضوان العمار*
الدكتورة نهاد نادر**
عتاب حسون***

(تاريخ الإيداع 7 / 12 / 2009. قُبِل للنشر في 14/ 3 /2010)

□ ملخّص □

أدَّت التطوُّرات المتسارعة على أصعدة تحرير وعولمة الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات المصرفية إلى تنويع نشاطات المصارف، وازدياد درجة تعقيدها، وبالتالي إلى تنويع وتعقيد بنية المخاطر المصرفية.

من هذا المنطلق تطرَّقت الباحثة إلى مشكلة هامة تتعلَّق بكيفية إدارة المخاطر المصرفية واحتوائها ورقابتها بهدف الحد من آثارها السلبية، حيث تمَّ التطرُّق إلى أنواع المخاطر المصرفية وأساليب إدارتها ورقابتها، والإجراءات التي تمَّ اتخاذها لمواجهة المخاطر في المصارف السورية، وما هو دور إدارة المخاطر في المحافظة على سلامة النظام المصرفي واستقراره، حيث توصَّلت الباحثة في نهاية البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وتقدَّمت بمجموعة من التوصيات التي من شأنها الحد من المخاطر التي تواجهها مصارفنا السورية.

ومن أهم الاستنتاجات أنَّ المعلومات الكافية والهامة تشكِّل أساس عملية تحسين إدارة المخاطر، في حين أنَّ المعلومات غير الكافية تشكِّل أرضية ضعيفة لاتخاذ القرارات، وبالتالي تستحدث مخاطر أخرى جديدة يترتَّب عليها تداعياتٍ خطيرة على المصارف، وأوصت الباحثة أن يتوفَّر لدى المصارف نظم معلومات لقياس المخاطر ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، بالإضافة إلى إعداد تقارير حول المخاطر التي يتعرَّض لها المصرف.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية– إدارة المخاطر– الرقابة المالية والإدارية– لجنة بازل.

* أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.
** أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم إدارة الأعمال . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (1)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (1) 2010

The Effect of Financial and Administrative Control in Reducing The Banking Hazards A Field Study on The Popular Credit Bank and Arab Bank-Syria

Dr. Radwan Al-Ammar*
Dr. Nihad Nader**
Etab Hassoun***

(Received 7 / 12 / 2009. Accepted 14 / 3 /2010)

□ ABSTRACT □

The rapid changes in liberating and globalization of financial services and technology of banking information led to the diversification and complexity of banks activities, and so the diversification and complexity of banking risk. From this point the researcher introduced the problem of directing the banking risks and controlling them to limit their negative effects. The kinds of banking risks, their management and control, the procedures undertaken in the Syrian banks, and the role of risk management to keep the integrity of banking system were studied. The researcher drew some conclusions and put forward some recommendations to limit the risks that our banks face. She concluded that the important and sufficient information was the basis of improving the risk management, while the insufficient information is a weak basis for decision making that lead to new risks and bad consequences for banks. The researcher recommended the presence of information system to measure, monitor and control risks, in addition to put reports about the banking risks.

Key Words: Bank Risk, Risk Management, Financial and Administrative Control, Basel Committee.

*Professor, Department of Financial and Banking Sciences, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Associate Professor, Department of Business Management, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Business Management, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia , Syria.

مقدِّمة:

أدَّى التطوُّر التكنولوجي المضطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطوُّر في استخدام الوسائل الالكترونية من ناحية أخرى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدَّمة من قبل المصارف وتنوعها، وإلى زيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمتها المنافسة الشديدة.

ولمقابلة هذا التطوُّر والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من مشاكل القطاع المصرفي المتركِّزة بشكلٍ خاص حول إدارة المخاطر، فهذا القطاع يواجه مشكلة مخاطر المستقبل أكثر من غيره، وعليه أن يطوِّر الأساليب والأدوات التي تمكِّنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة، إذ أنَّ مواجهة مخاطر المستقبل مشكلة اقتصادية عامة تواجه العالم فضلاً عن أنَّها أصبحت أكثر تأثيراً في القطاع المالي والمصرفي عن غيره من القطاعات، ويرجع ذلك إلى سببين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث وهما زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية، وزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى، ومع زيادة مظاهر العولمة فقد وصل التداخل في الاقتصاد الدولي إلى درجة لم تعرفها البشرية من قبل، وبالتالي فإنَّ ظهور مشكلة في قطاعٍ معيَّن لابدَّ أن تنعكس على أنشطة أخرى، وهكذا أصبحت المخاطر جزءاً من الاقتصاد الحديث، لذلك تهدف القوانين والإجراءات المصرفية إلى وضع السياسات والنظم التحوطية اللازمة لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة، والحد من تحمُّل المخاطر من جانب مالكي المصارف وإدارتها، وبالتالي فالبحث يسعى لمعالجة مشكلة أساسية وهامة تتعلق بأداء الجهاز المصرفي، وذلك من خلال طرح السؤال الرئيسي للبحث وهو كيف يمكن إدارة المخاطر المصرفية والرقابة عليها؟.

أهمية البحث وأهدافه:

لاشك في أنَّ القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعرُّضاً للمخاطر ولاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيَّرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي، وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، وكما هو معلوم فإنَّ الاهتمام يتنامى حالياً من قبل لجنة بازل والسلطات الرقابية، وكذلك من قبل المصارف والمؤسَّسات المالية بمسألة قياس المخاطر وطرق إدارتها بما يخفِّف من المخاطر التي تتعرَّض لها المصارف ويحافظ على استقرار الجهاز المصرفي والمالي.

وتمشياً مع الاتجاهات العالمية بدأت المصارف بانتهاج سياسات لإدارة المخاطر واستحداث إدارات متخصِّصة هدفها التحكُّم في درجات المخاطر التي تتعرَّض لها المصارف، ومن منطلق أهميَّة هذه الخطوة رأت الباحثة ضرورة إلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر، وإظهار أثر الرقابة المالية والإدارية الفعالة في تخفيض المخاطر المصرفية والإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر في المصارف السورية، وإبراز أهميَّة توفُّر نظم رقابية داعمة تساعد في مجال ضبط وإدارة المخاطر المصرفية.

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعريف المخاطر المصرفية، أنواعها، أساليب إدارة المخاطر والحد منها.
- إبراز أكثر المناطق حساسية للمخاطر في عمليات المصرف وكيفية إدارتها.
- إبراز كيفية توظيف نظم الرقابة وتفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر المصرفية.

فرضيات البحث:

تمثَّلت فرضيات البحث بالفرضيات التالية:

. تختلف فاعلية الإجراء الرقابي باختلاف نوع المخاطر التي يعمل المصرف على تحديد أثرها السلبي.

. تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية يساهم في تخفيض المخاطر المصرفية التي يتعرَّض لها المصرف.

منهجية البحث:

تمَّ تقسيم البحث إلى قسمين:

. القسم النظري: تمَّ إنجاز هذا القسم بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ماورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات الصادرة في مجال البحث.

. القسم العملي: تمَّ إنجاز هذا القسم بالاطلاع على التقارير والحسابات الصادرة عن مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية للأعوام 2005 – 2008، بعد ذلك قامت الباحثة بتصميم استبيان تضمَّن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، ومن ثمَّ تمَّ استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات والمعطيات واختبار فرضية البحث الثانية.

مجتمع البحث وعينته:

تمثَّل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي في سورية، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على مصرف التسليف الشعبي ومصرف خاص هو البنك العربي . سورية لإجراء المقارنة بين المصارف العامة والخاصة من حيث المخاطر المصرفية التي تتعرَّض لها.

الدراسات السابقة:

بيرج بغدي صار، *برزخ المخاطر يضيق على العمليات المصرفية*، بحث منشور في مجلة إدارة المخاطر، سورية، السنة الأولى، العدد /3/ تموز 2008.

تطرَّقت الدراسة إلى أنواع المخاطر المصرفية المتمثِّلة بمخاطر السيولة والتضخُّم وتقلبات السعر ومخاطر الفائدة والسمعة والتشغيل والاحتيال والتزوير وتزييف العملات، بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية التي تعدُّ من أكثر الجرائم شيوعاً وأكَّدت الدراسة على ضرورة تحسين الإجراءات الأمنية للحد من هذه المخاطر، ولم تتطرق الدراسة إلى أساليب إدارة المخاطر المصرفية والحد منها، والإجراءات المتخذة في المصارف السورية لمواجهتها، وإبراز أثر الرقابة الفعالة في تخفيض المخاطر المصرفية والتي هي موضوع البحث.

القسم النظري:

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية:

ذهب Harrington Niehaus إلى أنَّ مصطلح المخاطر يستعمل ليصف أيَّة حالة فيها عدم تأكُّد من النتائج المتوقَّعة، وفي مجال الإدارة المالية فإنَّ مصطلح المخاطر غالباً ما يُستعمل في أكثر من معنى ليشير إلى درجة التقلُّبات عن النتائج المتوقَّعة، وفي مواقف أخرى يشير مصطلح المخاطر إلى الخسائر المتوقَّعة من حالة ما.[1]

وتعرَّف المخاطر أيضاً بأنَّها: " احتمال تعرُّض المصرف إلى خسائر غير متوقَّعة وغير مخطَّط لها، أو تذبذب العائد المتوقَّع من استثمارٍ معيَّن." [2]

لذلك على المصارف أن تولي أهميَّة خاصة لوضع إدارة مختصَّة بإدارة المخاطر المصرفية، تتركَّز مهامها في التنسيق بين كافة إدارات المصرف لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر بشكلٍ دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب، والتأكُّد من صحَّة هذه البيانات واستمرار تدفُّقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر بشكلٍ دقيق، ولابدَّ لعملية إدارة المخاطر أن تكون شاملة تغطِّي كافة الإدارات والأقسام التابعة للمصرف حتى توجد الوعي والإدراك بمسألة إدارة المخاطر.

وتعرف إدارة المخاطر بأنَّها: " كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدودٍ للآثار السلبية الناجمة عن المخاطر بأشكالها المختلفة، والمحافظة عليها عند أدنى حدٍّ ممكن، وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التخفيف من آثارها السلبية على المصارف." [3]

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية:

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على تحمُّل مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المراقبين المصرفيين أن يفهموا هذه المخاطر، وأن يتأكَّدوا أنَّ المصارف تقدِّرها وتتصرَّف على أساسها بشكلٍ ملائم، وبصفة عامة تقسم المخاطر المصرفية إلى أربع فئات: المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الأعمال، مخاطر الأحداث.

1. المخاطر المالية:

وهي المخاطر التي مصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية)، حيث تكون المؤسَّسة المالية في وضع لاتستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية. [4] ومن أهم أنواع المخاطر المالية:

1/1. مخاطر الائتمان:

المخاطر الائتمانية هي مخاطر ناجمة عن تخلف العملاء عن الدفع، بحيث يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم وخدمة الدين، ويتولَّد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مُقرَض إلى الطرف المقابل.

رغم أنَّ المخاطر التي تحيط بالائتمان هي نتيجة عدَّة عوامل، إلاَّ أنَّ السبب الجوهري ناتج من عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمَّته من ائتمان أو فوائده أو الاثنين معاً، أو عدم قدرته على ذلك لعجزه عن تحقيق الدخل المناسب الذي يمكِّنه من التسديد. [5]

أ . الأسباب الرئيسية لحدوث مخاطر الائتمان:

في إطار ما توصَّلت إليه لجنة بازل(•) من دراساتٍ عن أسس إدارة مخاطر الائتمان، حدَّدت العوامل الشائعة أو الأسباب الرئيسية لحدوث هذه المخاطر: [6]

- تركُّز الائتمان: والذي يعدُّ من أهم العوامل التي تؤدِّي إلى مخاطر الائتمان، كأن يتركَّز الائتمان على أفراد أو شركات أو قطاع اقتصادي معيَّن.
- عمليات الائتمان: فقد أظهرت نتائج الدراسات في كثيرٍ من دول العالم خصوصاً التي شهدت أزماتٍ مصرفية، أنَّ معظم مخاطر الائتمان تعكس بصفة رئيسية ضعف عمليات إدارة الائتمان، وضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها، وعدم متابعة الوضع المالي والاقتصادي للعملاء وقيمة الضمانات التي تتأثَّر بالحالة الاقتصادية، وغياب التحليل الائتماني العلمي الدقيق.
- تأثُّر الائتمان بظروف السوق والسيولة: فإذا كان هناك رواج وانتعاش اقتصادي يكون وضع الائتمان جيداً، أما إذا كان هناك ركود اقتصادي ونقص سيولة فإنَّ مشاكل الائتمان تظهر في هذه الحالة.

وقد أكَّدت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 أهميَّة إدارة مخاطر الائتمان، فكان أساس الأزمة القروض العقارية وقد أدَّى تركُّز الإقراض في قطاعٍ واحد (العقارات) إلى زيادة المخاطر، وتكبَّدت البنوك والمؤسَّسات المالية المقرضة خسائر فادحة.

حيث كانت من الأسباب الحقيقية للأزمة ما سمِّي بأزمة الرهن العقاري، فقد أصبح حجم القروض المقدَّمة أكثر من قيمة العقار ومع ارتفاع أسعار الفوائد على القروض أصبح أصحاب العقارات غير قادرين على السداد، كذلك أصبحت عملية بيع الضمان لاتجدي لتغطية مبلغ القرض مما جعل أصحاب العقارات يتنازلون عنها فانخفضت أسعارها وأصيبت المصارف بخسائر كبيرة، [7] وزاد في شح السيولة لجوء المودعين إلى سحب ودائعهم لتوظيفها في عملاتٍ أخرى أو سلع قابلة لكنز القيمة مثل الذهب، وهذا ما يطلق عليه الهلع المصرفي Bank Run وهي ميزة شائعة للأزمات المصرفية الحادة، حيث يندفع المودعون لسحب ودائعهم نتيجة توقُّعهم بأنَّ البنك سيفشل. [8]

ب . أساليب إدارة المخاطر الائتمانية:

على الإدارة العليا للمصرف مسؤولية تنفيذ إستراتيجية مخاطر الائتمان التي أجازها مجلس الإدارة من خلال وضع إجراءات مكتوبة تعكس الإستراتيجية الإجمالية وتضمن تنفيذها، وتتطلب الإدارة السليمة للائتمان أن يقوم المصرف بعمله في مجال متابعة الوثائق الخاصة بالمخاطر والالتزامات القانونية والرهون بكل فاعلية والتبليغ الفوري والدقيق للإدارة ومراعاة سياساتها وإجراءاتها. [9]

ج . الإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية:

في سبيل مواجهة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية تضمَّنت تعليمات الرقابة المصرفية رقم /2/ تاريخ 2003/8/13 أنَّه يتعيَّن على المراقبين المصرفيين الداخليين التأكُّد من فعالية الأنظمة المتبعة من قبل المصرف لقياس ومتابعة مخاطر الائتمان من خلال: [10]

- تكوين ملفات ائتمانية لكافة العملاء تشمل المعلومات النوعية والكمية التي تتعلَّق بهم.

• هي اللجنة التي تأسَّست من قبل السلطات الرقابية، حيث بادر بتأسيسها محافظو المصارف المركزية بالدول الصناعية العشر الكبرى، وهي تضم كبار ممثِّلي السلطات الرقابية والمصارف المركزية في الدول الآتية: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية.

- حصر التزامات المدينين الكبار أو المجموعة المترابطة من العملاء سواء من القطاع العام أو الخاص.
- حصر مخاطر التسليف وفقاً لتركُّزها الجغرافي والقطاعي، وحسن تبويب مخاطر ديون العملاء.
- اتخاذ كافة الإجراءات من قبل إدارة المصرف لمتابعة وملاحقة تحصيل الديون.

2/1. مخاطر السيولة:

يقصد بمخاطر السيولة عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لايستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل يتعرَّض لظاهرة العجز الذي إذا استمرَّ قد يؤدِّي إلى الإفلاس، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدِّي العجز إلى نشوء مخاطر السمعة والتأثير في الربحيَّة.

أ . الأسباب والعوامل المؤدِّية لحدوث مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة مجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية وهي: [11]

- العوامل الداخلية: تتمثَّل في ضعف تخطيط السيولة مما يؤدِّي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الموجودات.
- العوامل الخارجية: تتمثَّل في الركود الاقتصادي، الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

وهذا ما تمَّت ملاحظته خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فُقدت السيولة لدى البنوك نتيجة الأزمة المالية عندما أصبحت جميع البنوك تحتجز السيولة المتوافرة لديها خوفاً من إقراضها في السوق وتحمُّل مخاطر إقراضها، ومما زاد في شح السيولة لجوء المودعين إلى سحب ودائعهم، وهذا أدَّى إلى وضع المصارف في موقفٍ حرج فقد بلغت قيمة الديون ما يعادل قيمة الموجودات، وبالتالي أصبحت المصارف تعاني من نقص سيولة والكثير منها أعلنت إفلاسها.

ب . أساليب إدارة مخاطر السيولة:

لإدارة مخاطر السيولة يتطلَّب الأمر ما يلي: [12]

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطوُّرات أوضاع السيولة.
- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
- الإدارة الجيِّدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
- المحافظة على مستوى كافٍ من الموجودات السائلة.
- وجود قاعدة تمويل متنوِّعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها.

أما السلطات الرقابية فإنَّ مسؤوليتها في هذا المجال تتلخَّص في مراقبة قدرة المصارف الخاضعة لرقابتها على الوفاء بالتزاماتها عند حلول آجالها، وحثِّها على تعزيز قدرتها على مواجهة أيَّة ظروف طارئة، ولابدَّ من إلزام المصارف الخاضعة للرقابة بالاحتفاظ بحدٍّ أدنى من السيولة أو الأموال التي يمكن تسييلها بسرعة دون خسارة، والحفاظ على حدٍّ أدنى من التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطاليب.

ج . الإجراءات المتخذة لمواجهة مخاطر السيولة في المصارف السورية:

نصَّ النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين على متابعة مخاطر السيولة باتخاذ الإجراءات التالية:

- تحديد مبلغ السيولة اليومية والمستقبلية على المدى القصير.
- وجود بيانات يومية تسمح بإظهار الأرصدة النقدية لدى المصارف الداخلية والمراسلين في الخارج.
- إبراز الأرصدة النقدية موزَّعة حسب المدد الباقية لفترات استحقاقها مقارنةً مع الالتزامات المتوجِّبة السداد في كل فترة.

- وجود خطط بديلة للمصرف لتأمين السيولة اللازمة في حال تعرُّضه للسحوبات الفجائية.

3/1. المخاطر السوقية:

تعرف المخاطر السوقية بأنَّها الخسارة التي يمكن أن تنجم جرَّاء تغيُّرات غير متوقَّعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، ويمكن أن تأخذ مخاطر السوق أشكالاً متعدِّدة، ولكن على مستوى البنوك التجارية يمكن أن تظهر نتيجة التقلُّبات في معدلات الفائدة وقيمة العملات ونتيجة التقلُّبات في أسعار الأدوات المالية.

1/3/1. مخاطر أسعار الفائدة:

حسب وثيقة لجنة بازل المتعلِّقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في أيلول 2003 تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنَّها:" تعرُّض الحالة المالية للمصرف لتغيُّراتٍ مضادة في أسعار الفائدة، ويعدُّ قبول هذه المخاطر جزءاً طبيعياً من العملية المصرفية، ويمكن أن تكون مصدراً مهمَّاً للربحية ولقيمة حقوق المساهمين، ولكن الإفراط في مخاطر أسعار الفائدة يمكن أن يشكِّل تهديداً لأرباح المصرف." [13]

أ . أساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

تتخذ مسألة إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الأسواق المالية المتطوِّرة أهميَّة متزايدة، وتتطلَّب الإدارة السليمة لمخاطر أسعار الفائدة مراقبة منظَّمة وكافية من جانب الإدارة العليا للمصرف، ولابدَّ من وجود سياسات وإجراءات لإدارة هذه المخاطر يُراعى فيها أن تكون واضحة ومتناسبة مع تعقيد أنشطة البنك ومستوى تعرُّضه لهذه المخاطر، ووجود وظائف كافية لقياس المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها، وضوابط رقابة داخلية كافية للإشراف على عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة، وإيجاد نظام معلومات سليم يضمن تدفُّق البيانات الملائمة في الوقت المناسب لقياس هذه المخاطر بشكلٍ دقيق. [14]

ب . الإجراءات المتخذة لمواجهة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف السورية:

نصَّ النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين على متابعة مخاطر تقلُّبات أسعار الفائدة من خلال:

- حصر وتوزيع عناصر الموجودات والمطاليب حسب تواريخ استحقاقها ووفق ثبات أو تحرُّك فوائدها.
- مدى تأثير مخاطر تقلُّبات معدَّل الفائدة على نتائج عمليات المصرف وأمواله الخاصة.

2/3/1. مخاطر أسعار الصرف:

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلُّبات أو التغيُّرات العكسية المحتملة في أسعار الصرف بين عملة بنك ما المحليَّة والعملات الأخرى، ومن حيث المبدأ فإنَّ التقلُّبات في قيمة العملة المحليَّة التي تخلق مخاطر العملة، تنتج من تغيُّرات في أسعار الفائدة الأجنبية والمحلية أحدثتها بدورها فروق في التضخُّم، ويكون السبب في مثل هذه التقلُّبات عادةً عوامل اقتصادية كليَّة تظهر عبر فترات زمنيَّة طويلة نسبياً.

من العوامل الاقتصادية الكلية المؤثِّرة على قيمة العملة المحلية: حجم واتجاه نمو تجارة الدولة وتدفقاتها النقدية، كما يمكن أن تؤدِّي عوامل قصيرة الأجل مثل الأحداث السياسية المتوقَّعة أو غير المتوقَّعة، أو المتاجرة في العملات على أساس المضاربة إلى حدوث تغيُّرات في العملة، وجميع هذه العوامل يمكن أن تؤثِّر على العرض والطلب على عملة ما، وبالتالي الحركات اليومية لسعر الصرف في أسواق العملات. [15]

أ . أساليب إدارة مخاطر أسعار الصرف:

لابدَّ من تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالمصرف، وعند تقييم تعرُّض مصرف لمخاطر أسعار الصرف على المحلِّل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة، ومعرفة إذا كان لدى المصرف القدرة على التعامل مع مستوى عملياته في الصرف الأجنبي بشكلٍ كافٍ، وإلى أيِّ مدى يتم تحمُّل المخاطر، وما هي إجراءات إدارة المخاطر، بالإضافة إلى الأخذ بالاعتبار البيئة التنظيمية والسوقية للمصرف وخبرة موظَّفيه، وللحماية من أثار التقلُّبات المحتملة في أسعار الصرف يمكن إتباع الوسائل التالية:

- الموازنة بين الأصول والالتزامات المحتفظ بها.
- إجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والآجال.

ب . الإجراءات المتخذة لمواجهة مخاطر أسعار الصرف في المصارف السورية:

إنَّ تعليمات الرقابة المصرفية في سورية فيما يتعلَّق بمتابعة مخاطر تقلُّبات أسعار الصرف كانت على النحو الآتي:

- احتساب مدى تأثير تقلُّبات أسعار القطع على أوضاع ونتائج المصرف.
- حدود للتعامل بالقطع الأجنبي لكل جهة يتم التعامل معها (المراسلون والزبائن).
- متابعة مركز القطع اليومي لكل عملة.

3/3/1. مخاطر التسعير:

وهي مخاطر تغيُّر الأسعار في سوق الأوراق المالية، المشتقات المالية أو السلع المتداولة في السوق. [16] وهناك عوامل داخلية وخارجية تؤثِّر في مخاطر التسعير منها:

- العوامل الداخلية: وهي التي تتعلَّق بالهيكل التمويلي، نتيجة النشاط....
- العوامل الخارجية: تتمثَّل في الظروف الاقتصادية المحليَّة وظروف الصناعة.

ولا بدَّ من إيلاء هذه المخاطر أهميَّة فائقة وربط مستوى المخاطر بالأعباء التي يتم تحميلها للعملاء، فكلَّما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقَّع من التسهيل الائتماني.

وقد نصَّ النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين في سورية على متابعة مخاطر تغيُّر أسعار الأوراق المالية، حيث تمَّ التأكيد على ضرورة إتباع المصرف للتبويب الصحيح لمحفظة الأوراق المالية من حيث إدراج قيمة هذه الأوراق طبقاً للغاية من الاحتفاظ بها.

2. المخاطر التشغيلية:

ترتبط مخاطر التشغيل بالأخطاء البشرية، أو تعطُّل أنظمة البنك، أو قصور الإجراءات ووسائل الرقابة، وتشمل المخاطر العملية الناشئة عن العمليات اليومية للمصرف، ويمكن تعريف مخاطر التشغيل وحسب لجنة بازل للإشراف المصرفي بأنَّها:

" مخاطر التعرُّض للخسارة التي تنجم من عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية، أو ضعف الرقابة الداخلية، أو وقوع أخطاء بشرية، أو التي تنجم عن أحداث خارجية سواء متعمَّدة أو عرضية أو طبيعية." [17]

أ . أساليب إدارة مخاطر التشغيل:

لابدَّ من اعتبار مخاطر التشغيل مخاطر متميِّزة تؤثِّر على أمن وسلامة المصرف، بالإضافة إلى ضرورة وجود ضوابط صارمة للرقابة الداخلية تساعد في ضبط هذه المخاطر وتقليل خسائرها، وتزويد الإدارة بتقارير منتظمة، كما أنَّ مجلس الإدارة يجب أن يكون على دراية بالجوانب الرئيسية لمخاطر التشغيل كجزء مستقل من المخاطر يمكن التحكُّم به، وأن يقوم بمراجعة إستراتيجية البنك الخاصة بإدارة هذه المخاطر، ولابدَّ من توفُّر الموارد الضرورية لإدارة هذه

المخاطر وموظَّفين أكفَّاء تتوفَّر لديهم الخبرة الضرورية والقدرات الفنية لمتابعة وتطبيق سياسة المخاطر والتمتُّع بصلاحيات مستقلَّة.

ب . الإجراءات المتخذة لمواجهة مخاطر التشغيل في المصارف السورية:

نصَّ النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين في سورية على متابعة المخاطر التشغيلية بمراقبة:

- افتقار المصرف للخبرات والكفاءات الضرورية في الدوائر والأقسام الأساسية لنشاطه.
- افتقار المصرف لنظام يحدِّد مؤشِّرات الإنذار المبكِّر للمخاطر.
- الأخطار التي قد يتم مواجهتها في حال حصول أيَّة أعطال في الأجهزة المعلوماتية والأجهزة التشغيلية الأخرى، وأيَّة مخاطر تشغيلية أخرى.

3. مخاطر الأعمال:

بالإضافة إلى المخاطر السابقة هناك مخاطر مرتبطة ببيئة أعمال المصرف، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية والمتصلة بالسياسة والعوامل القانونية والتنظيمية، والبيئة الأساسية للقطاع المالي ونظام السداد والمخاطر ذات الصلة بالعمليات والتي يشار إليها باسم مخاطر الدولة.

أ . أنواع مخاطر الأعمال:

- مخاطر السمعة والثقة: هي خطر الخسارة الناجمة عن حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك، حيث تتعرَّض سمعة المصرف للمخاطر مما يؤثِّر على أدائه بشكلٍ كبير على اعتبار أنَّ السمعة الجيِّدة أحد أهم شروط العمل المصرفي الناجح، وهي عامل مهم للمصرف، حيث أنَّ طبيعة الأنشطة التي تؤدِّيها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين.

وهذا تمَّت ملاحظته حيث اهتزَّت الثقة بالنظام المالي الأميركي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بعد حصول الأزمة العالمية لعام 2008، وقد تأثَّرت المصارف العربية وخاصة الخليجية من خلال تراجع عامل الثقة المالية بين المصارف بعضها البعض، وكذلك علاقتها مع المصرف المركزي، ومع المستثمرين والمستهلكين، لأنَّ عامل فقدان الثقة المصرفية هو عامل مُعدٍ ينتقل بسرعة، نتيجة تردُّد الكثير من البنوك بإعطاء القروض للبنوك الأخرى.

- مخاطر الدولة: إنَّ الإقراض الدولي يتضمَّن مخاطر دولية تتعلَّق بالأحوال الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية للبلد الأصلي المقرض، وتتضح هذه المخاطر أكثر عند إقراض حكومات أجنبية، أي هي المخاطر الناجمة عن المعاملات المالية الدولية سواء في التعامل في العملة أو التحويلات والتي تنجم عن التغيُّر في أسعار الصرف. [18]
- المخاطر القانونية: تتعرَّض المصارف لأشكالٍ مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفِّض قيمة موجوداتها أو تزيد من التزاماتها عما هو متوقَّع، وذلك بسبب عدم توفُّر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف، كذلك قد تتعرَّض المصارف لهذه المخاطر عند دخولها بصفقات معيَّنة لايوجد لها قانون ينظِّم تعامل الطرف المقابل فيها.

ب . أساليب إدارة مخاطر الأعمال:

على المراقبين المصرفيين التأكُّد أنَّ لدى المصرف إجراءات شاملة لإدارة هذه المخاطر ومتابعتها والسيطرة عليها، وفي بيئة كهذه تحتاج إدارة المصرف العليا والمراقبون والمستثمرون إلى معلوماتٍ صحيحة مفيدة في الوقت المناسب بشأن هذه المخاطر، ومن الممكن للمراقبين الإسهام في هذه العملية بتشجيع المصارف على إتباع وتنفيذ سياسات صحيحة وفرض إجراءات توفِّر المعلومات اللازمة.

4 . مخاطر الأحداث:

تشمل كافة أنواع المخاطر الخارجية المنشأ التي إن تحقَّقت يمكن أن تعرِّض عمليات البنك للخطر أو كفاية رأسماله أو وضعه المالي، وتشمل: الأحداث السياسية، انهيار مصرف ما أو انهيار السوق، الأزمات المصرفية، الكوارث الطبيعية والحروب، وهذه المخاطر تكون غير متوقَّعة حتى قبل وقوع الحدث مباشرةً.

إنَّ المصرف لايستطيع مواجهة هذه المخاطر بشكلٍ كافٍ إلاَّ من خلال الاحتفاظ باحتياطي رأسمالي كافٍ، وبالرغم من أنَّ هذه الأحداث يصعب التنبُّؤ بها، إلاَّ أنَّ للسلطات الرقابية أهميَّة حيوية، لأنَّها تلعب دوراً هاماً في تقييم تأثير مثل هذه الأحداث على وضع وحالة النظام المالي والمصرفي، وتعمل أيضاً على ضمان وجود ترتيبات مناسبة للإقلال من تأثير ومدى الاضطراب إلى الحد الأدنى، والتعامل بفعالية مع نتائج وعواقب أحداث معيَّنة، ثمَّ الإشراف على خروج المؤسَّسات الفاشلة من النظام المصرفي بصورة منظَّمة.

مما سبق من دراسة لأنواع المخاطر المصرفية تمَّت ملاحظة أنَّ المخاطر المصرفية موجودة دائماً، وعدم توفُّر إجراءات رقابية لايعني بالضرورة أنَّ جميع المخاطر ستقع، حيث تختلف فاعلية الإجراء الرقابي باختلاف نوع المخاطر التي يعمل المصرف على تحديد أثرها السلبي، وهذا يؤكِّد صحة الفرضية الأولى من البحث.

وبالتالي على إدارة المخاطر في المصرف أن تقوم (بصفتها الإدارة المسؤولة عن تقييم المخاطر) بمراجعة التقارير المتعلِّقة بهذا الخصوص ومتابعتها ورفع التقارير اللازمة للإدارة العليا، وأن تقوم بتطوير وحفظ قاعدة معلومات عن نتائج تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة لجميع أقسام المصرف، ثمَّ مراجعة هذه النتائج لكلِّ قسمٍ على حدا، وللمصرف ككل، بهدف المراقبة المستمرَّة والشاملة لبيئة المخاطر والرقابة في المصرف.

ثالثاً: دور إدارة المخاطر في المحافظة على سلامة النظام المصرفي واستقراره:

إنَّ السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفيَّة إدارة المخاطر وليس تجنُّبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها.

1. المبادئ التي تساهم في بناء نظام مصرفي سليم:

هناك عدد من المبادئ الأساسية التي تساهم في بناء نظام مصرفي سليم منها: [19]

أ . قواعد الإدارة لاينبغي أن تُقيِّد عملية تحمُّل المخاطر بدرجة زائدة، فالتزام الحذر الزائد يبطِّئ عملية اتخاذ القرار ويحدُّ من حجم الأعمال.

ب . وحدات الأعمال التجارية التي تولِّد المخاطر يجب أن تكون مميَّزة عن تلك التي تكون رسالتها الإشراف على المخاطر والحدِّ منها.

ج . ينبغي أن تكون هناك حوافز للإفصاح عن المخاطر في حال وجودها بدلاً من تشجيع المديرين على إخفائها.

د . فصل متحمِّلي المخاطر عن المراقبين، لأنَّ متحمِّلي المخاطر مصلحتهم بحجم الأعمال والربحية وهما هدفان يمكن أن يتحقَّقا على حساب مخاطر إضافية، ولايمكن لمن يتحمَّل المخاطر أن يكون مراقباً لها.

هـ . قدرة قواعد العمل على المساعدة في جعل المخاطر منظورة وظاهرة بدلاً من إبقائها مستترة.

كما أنَّ الإشراف المصرفي القائم على المراجعة التحليلية المستمرَّة للمصرف يخدم المصلحة العامة باعتباره أحد العوامل الرئيسية للمحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي والثقة فيه.

2. الإصلاحات المصرفية التي يمكن أن تتحقَّق في الأجل المتوسط والطويل وهي: [20]

أ . التحوُّل إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوِّعة والمتطوِّرة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويتطلَّب ذلك العمل على عدَّة مستويات سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الجهاز المصرفي، أو على مستوى البيئة الداخلية لكلِّ مصرف والتي تتطلَّب تنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودتها، وحسن معاملة العملاء وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية وتقليل المخاطر والاستمرار والنمو.

فيما يتعلَّق بحاجة سورية لتبنِّي مفهوم البنوك الشاملة فإنَّ هذه البنوك يمكن أن تقوم بدورٍ أساسي في دعم عملية التنمية الاقتصادية في سورية، من خلال قدرتها على جذب الأموال السورية والعربية في الخارج من خلال ما تؤمِّنه من آفاقٍ استثمارية جديدة، وترويج للمشاريع الجديدة، وتقوم بدورٍ مهم على صعيد إدارة المحافظ المالية من خلال تقديم استشارات حول أنواع المحافظ المالية المرغوب بها وعوائدها ودرجة مخاطرها، وتقديم خدمات أخرى مثل منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة في إصلاح الشركات وتمويلها، وإنشاء الصناديق الاستثمارية وإدارة عمليات الاندماج.

ب . زيادة عمليات الاندماج المصرفي للوصول إلى حجم كبير للوحدة المصرفية، وهو ما يقلِّل درجة المخاطر المصرفية لديها، ويحافظ على سلامة واستقرار القطاع المالي والمصرفي من خلال تكوين وحدات ذات مراكز مالية قويَّة تستفيد من الوفورات والمزايا التي يحقِّقها الدمج ويجعلها قادرة على المنافسة.

ج . تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة وهذا يؤدِّي إلى تقليل درجة المخاطر.

د . تنمية مهارات العاملين في البنوك بشكلٍ مستمر، وإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمي، وتطوير الصناعة المصرفية بشكلٍ دائم.

هـ . لايمكن أن تنجح أيَّة إصلاحات مصرفية إلاَّ بتقوية دور المصرف المركزي من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية والرقابية.

أخيراً تمَّت الملاحظة: إنَّ أساس العمل المصرفي هو المخاطر، وهي ليست حكراً على العمليات المصرفية، بل تتأتَّى عموماً من العمليات المالية التي تجري في الأسواق، ولتجنُّب أيَّة مخاطر مستقبلية من واجب البنوك العربية اعتماد معايير عالمية في التمويل والاحتفاظ باحتياطيات مالية، إضافةً إلى الالتزام بالمعايير الدولية، حيث أنَّ البنوك العربية تواجه مشكلة وجود فوائض مالية ضخمة وآفاق توظيف محدودة، هذا التناقض قد يدفع بها إلى استثمار أموالها في مجالاتٍ خاطئة، وهذا حصل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأت أزمة الرهن العقاري منذ سنوات، وقد تنبَّهت لها مؤسَّسات التصنيف العالمية والبنوك المركزية والسلطات الرقابية وإدارات المصارف الكبرى مثل UBS, Citi Bank, Credit Suisse وعلى الرغم من ذلك انخرطت المصارف في التمويلات العقارية من دون وعي لمخاطرها، مما نتج عنها تعثُّرات وأزماتٍ وخسائر ضخمة.

نتيجةً لذلك على المصارف المركزية والهيئات الرقابية في العالم العربي التنبُّه إلى هذه المشكلة حرصاً على سلامة واستقرار القطاع المصرفي، وعدم تركيز الإقراض في قطاعٍ واحد ضماناً لتوزيع المخاطر على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

النتائج والمناقشة:

لمحة عن مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية:

مصرف التسليف الشعبي مؤسَّسة عامة ذات طابع اقتصادي تأسَّس منذ عام 1966م، ويتميَّز بتوسُّعه الجغرافي فقد بلغ عدد فروعه /63/ فرعاً حتى عام 2008 منتشرة في المدن الكبرى ومعظم المناطق الرئيسية في سورية، حُدِّد رأس مال المصرف بمبلغ مليار ونصف المليار ل.س ويقوم بممارسة العمليات المصرفية بجميع أنواعها منها: قبول الودائع بكل أنواعها وآجالها، فتح الحسابات الجارية، منح التسهيلات الائتمانية والقروض للتجَّار والصنَّاع ومنح قروض لذوي الدخل المحدود، إصدار شهادات الاستثمار المجموعة (أ – ب) لتشجيع الادخار، وإصدار المجموعة (ج) ذات الجوائز.

البنك العربي– سورية ش.م.م. هو شركة مساهمة سورية مغفلة مملوكة بنسبة 49%من البنك العربي ش.م.ع الأردن، رخِّص لإنشائها بتاريخ 22 أيلول 2004م بموجب القرار رقم 34/م.و. الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وسجِّل في سجل المصارف تحت الرقم /11/ تاريخ 5 تموز 2005، يقوم المصرف بكافة الخدمات المصرفية مدته 99 عاماً تنتهي في 16 تشرين الثاني 2103م.

حُدِّد رأس مال المصرف بمبلغ مليار ونصف المليار ل.س مقسَّم على ثلاثة ملايين سهم اسمي قيمة السهم الواحد 500 ل.س وفقاً لقانون إحداث المصارف، وخلال العام 2008 صدر قرار مجلس النقد والتسليف في سورية رقم /362/ تاريخ 2008/7/8 الخاص بمضاعفة رأس مال البنك العربي – سورية ليصبح ثلاثة مليارات ل.س، وقد طرح جميع خدماته منها: قبول الودائع بشتَّى أنواعها " الجارية . التوفير . لأجل "، منح التسهيلات بشتَّى أنواعها " الجاري مدين– القروض– خصم كمبيالات "، تسهيل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية والكفالات والحوالات الواردة والصادرة.

الدراسة العملية:

قامت الباحثة بحساب بعض مؤشرات المخاطر المصرفية في مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية من واقع الميزانيات العمومية للمصرفين للأعوام 2005–2008 على النحو التالي:

1– مخاطر الائتمان = [الأصول الخطرة* ÷ إجمالي الأصول] * الأصول – (أرصدة نقدية + شبه نقدية)

2– مخاطر سعر الفائدة = [الأصول ذات معدل الفائدة الحساس*÷ الخصوم ذات معدل الفائدة الحساس (المتغير**)]

* سندات + مصارف وفروع ومؤسسات مالية + سندات محسومة + قروض قصيرة الأجل.

** مصارف وفروع ومؤسسات مالية + ودائع تحت الطلب + ودائع ادخار + مصرف مركزي.

3– مخاطر السيولة = [الاستثمارات المالية قصيرة الأجل * ÷ إجمالي الودائع]

* سندات الخزينة + مصارف وفروع ومؤسسات مالية + سندات محسومة.

4– مخاطر رأس المال = [حقوق الملكية ÷ الأصول الخطرة] حيث تمَّ التوصُّل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (1): النسب المالية المحسوبة في مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي – سورية للأعوام 2005–2008

النسب المتعلقة بالخطر	مصرف التسليف الشعبي				البنك العربي . سورية			
	2005	2006	2007	2008	2005	2006	2007	2008
1- مخاطرالائتمان	0.8224	0.7786	0.8092	0.7112	0.3668	0.3971	0.4025	0.4638
2- مخاطر سعر الفائدة	0.9462	0.7862	0.9069	0.8187	6.7712	0.9305	0.7873	0.8556
3- مخاطرالسيولة	0.9259	0.7840	0.8216	0.7352	6.7712	0.7735	0.7745	0.8357
4- مخاطر رأس المال	0.0399	0.0381	0.0410	0.0474	2.4232	0.3468	0.1908	0.2207

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية العمومية للمصرفين للأعوام 2005–2008

من الجدول رقم (1) تمَّت ملاحظة: إنَّ مصرف التسليف الشعبي هو مؤسَّسة عامة مضمونة ضد جميع أنواع المخاطر، لأنَّه يستطيع في أي وقت تحصيل ديونه وتوفير السيولة التي يحتاجها ولكن من خلال النسب المحسوبة تمَّت ملاحظة إنَّ مستوى المخاطر التي يتعرَّض لها المصرف مرتفعة، وبالنسبة لأسعار الفائدة محدَّدة حسب قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية، لذلك فهو غير معرَّض لأيَّة مخاطر تتعلق بالتغيُّرات في أسعار الفائدة، وهذا تمَّت ملاحظته من خلال النسب المحسوبة.

* **مخاطر الائتمان:** بلغت عام 2008 نسبة 71.12% وبالتالي فالمصرف معرَّض لمخاطر الائتمان، لأنَّ نسبة الأصول الخطرة تزيد عن /60%/ فقد بلغت الأصول الخطرة 61330600 ألف ل.س من إجمالي الأصول البالغة 86236696 ألف ل.س.
* **مخاطر سعر الفائدة:** تمَّت ملاحظة أنَّ النسبة مرتفعة بلغت عام 2005 نسبة 94.62% نتيجة زيادة الأصول الحسَّاسة لتغيُّر أسعار الفائدة التي بلغت 52307200 ألف ل.س، بينما الخصوم الحسَّاسة لتغيُّر أسعار الفائدة بلغت 55279171 ألف ل.س، وكلما ارتفعت النسبة انخفضت المخاطر الناتجة عن تغيُّر أسعار الفائدة، ثمَّ انخفضت النسبة عام 2008 إلى 81.87% ومع ذلك ما زالت مرتفعة.
* **مخاطر السيولة:** ارتفاع النسبة دليل على كفاءة البنك في أدائه المالي، أي مدى قدرة البنك على تحويل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى نقدية بدون تحقيق خسائر لمواجهة طلبات عملاء الودائع، ومن خلال النتائج المحسوبة تبيَّن أنَّ النسبة مرتفعة بلغت 92.59% عام 2005 لكن انخفضت عام 2008 إلى 73.52% ومع ذلك فهي مرتفعة، وهذا مؤكَّد لأنَّ المصرف يعاني من فائض في السيولة وبالتالي فإنَّ النسب المتوفِّرة تؤمِّن الحماية للمودعين وليس الخطر.
* **مخاطر رأس المال:** أي ما يغطِّيه رأس المال من الأصول الخطرة، من النتائج المحسوبة تمَّت ملاحظة أنَّ هذه المخاطر مرتفعة أي ما يغطيه رأس المال من الأصول الخطرة لايتجاوز 4.74% الأمر الذي يوجب ضرورة زيادة رأس مال المصرف وتكوين احتياطيات كافية وعدم توزيع الأرباح، أو محاولة تحصيل الديون المتعثِّرة بعد ذلك تحويل المؤونات إلى الأرباح المحتجزة ومحاولة زيادة رأس المال.

أما بالنسبة للبنك العربي . سورية تمَّت ملاحظة:

* **مخاطر الائتمان:** من خلال الاطِّلاع على نسب مخاطر الائتمان بلغت 40.25% عام2007 ثمَّ ارتفعت النسبة إلى 46.38% عام 2008 وهي دليل على عدم كفاءة البنك في إدارة أصوله حيث تزايدت نسبة الأصول الخطرة بنسبة 76.01% بينما تزايدت الأصول بنسبة 52.73% عما كانت عليه عام 2007، وبالرغم من تزايد نسبة

مخاطر الائتمان إلا أنَّها مازالت ضمن الحدود المقبولة، لأنَّ مخاطر الائتمان حتى تهدِّد البنك يجب أن تكون نسبة الأصول الخطرة لاتقل عن /60%/، ولكن تمَّت الملاحظة بالرغم من تزايد النسبة فلم تتجاوز /47%/، كما أنَّ نسبة القروض المتعثِّرة ضئيلة، كون معظم استثمارات البنك العربي – سورية تتمثَّل في قروض قصيرة ومتوسِّطة الأجل، إذ تمَّت ملاحظة غياب القروض طويلة الأجل، وهذه القروض قصيرة الأجل تعدُّ في حكم الأصول شبه السائلة.

* **مخاطر السيولة:** من خلال الاطِّلاع على نتائج مخاطر السيولة تمَّت ملاحظة أنَّ مؤشِّر مخاطر السيولة مرتفع حيث تبيَّن أنَّ البنك العربي يعاني من فائض في السيولة، وبالتالي فهو لايعاني من هذه المخاطر كون النسب المتوفِّرة تؤمِّن الحماية والأمان وليس الخطر.
* **مخاطر سعر الفائدة:** إنَّ أسعار الفائدة محدَّدة حسب قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية، لذلك فالبنك العربي . سورية غير معرَّض لأيَّة مخاطر تتعلق بالتغيُّرات في أسعار الفائدة، وهذا تمَّت ملاحظته من خلال النسب المحسوبة.

يلاحظ عام 2005 كانت الأصول ذات معدل الفائدة الحساس (المتغيِّر) أكبر من الخصوم ذات معدَّل الفائدة الحساس (المتغيِّر)، وبالتالي لم يكن البنك معرَّضاً لمخاطر سعر الفائدة حيث بلغت النسبة 6.7712، وكلَّما ارتفعت النسبة انخفضت المخاطر الناتجة عن تغيُّر أسعار الفائدة، ولكن خلال العامين 2006–2007 زادت الخصوم الحساسة لتغيُّر أسعار الفائدة عن الأصول الحساسة لتغيُّر أسعار الفائدة، أي انخفضت النسبة ومع ذلك ما زالت مرتفعة، وبلغت النسبة من جديد 0.8556 عام 2008 أي ارتفعت عما كانت عليه عام 2007 فانخفضت مخاطر أسعار الفائدة.

* **مخاطر رأس المال:** أي ما تغطِّيه حقوق الملكية من الأصول الخطرة، والحماية التي تقدِّمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرَّض لها البنك إذا انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن منحها لأحد زبائنه، أي نسبة هامش الأمان المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر، وحسب لجنة بازل يجب ألاَّ تقل هذه النسبة عن 8%، يلاحظ أنَّ النسبة مرتفعة عامي 2005 و2006 إلا أنَّها انخفضت عام 2007 إلى نسبة 19.08%، ثمَّ ارتفعت إلى 22.07% عام 2008 ومع ذلك فهي تزيد عن النسبة المقرَّرة 8% وبالتالي يتوفَّر هامش الأمان للبنك العربي– سورية لمقابلة مخاطر الاستثمار في الموجودات ذات المخاطر، ولكن على البنك أن يستمر في ذلك مع المحافظة على النسبة المقرَّرة.

. اختبار الفرضية الثانية من البحث:

قامت الباحثة بتصميم استبيان تضمَّن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، حيث تمَّ توزيع /185/استبياناً في مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية منها /170/استبياناً في مصرف التسليف استرد /150/استبياناً، و/15/استبياناً في البنك العربي استرد /10/استبيانات، وقد تمَّ توزيع الاستبيان على مدراء الفروع والمراقبين ورؤساء الأقسام في المصرفين، بعد ذلك قامت الباحثة بتحليل النتائج اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (2): نتائج إجابات أسئلة الفرضية الثانية من البحث

الأسئلة		التكرارات والنسب المئوية					المتوسط	t	مستوى الدلالة	معنوية الفروق
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
.1	التكرار	7	23	12	84	34	3.72	8.353	.000	معنوية
	النسبة	4.4	14.4	7.5	52.5	21.3				
.2	التكرار	٠	10	13	87	50	4.11	17.540	101.	غير معنوية
	النسبة	٠	6.3	8.1	54.4	31.3				
.3	التكرار	٠	4	21	101	34	4.03	19.542	122.	غير معنوية
	النسبة	٠	2.5	13.1	63.1	21.3				
.4	التكرار	7	8	12	97	36	3.92	12.300	.000	معنوية
	النسبة	4.4	5	7.5	60.6	22.5				
.5	التكرار	32	19	12	73	24	3.24	2.162	.032	معنوية
	النسبة	20	11.9	7.5	45.6	15				
.6	التكرار	16	8	12	93	31	3.72	7.981	110.	غير معنوية
	النسبة	10	5	7.5	58.1	19.4				
.7	التكرار	20	8	12	86	34	3.66	6.824	368.	غير معنوية
	النسبة	12.5	5	7.5	53.8	21.3				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على إجابات الاستبيان

من الجدول رقم (2) تمَّت ملاحظة ارتفاع متوسطات بنود الاستبيان عن متوسط المقياس (3)، وقيمة t موجبة وهذا يعني أنَّ الفرق بين المتوسطين لايعتبر معنوياً.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار أسئلة الفرضية الثانية من البحث

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
spo05	160	3.7705	.81004	.06404

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
spo05	12.032	159	.104	.77054	.6441	.8970

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (2)

اختبار الفرضية الثانية ومناقشة النتائج:

قامت الباحثة لاختبار صحة الفرضية أو نفيها بإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي معتمدة في معالجتها على البرنامج الإحصائي SPSS، حيث تمَّ رفض أو قبول الفرضية الابتدائية وفقاً لمقارنة احتمال ثقة الباحثة P= Sig (احتمال عدم الوقوع في خطأ رفض فرضية ابتدائية صحيحة) مع مستوى الدلالة a= 0.05 (احتمال رفض الفرضية الابتدائية عندما تكون هذه الفرضية صحيحة)، وتمَّ تقرير النتيجة كما يلي:

$Sig > \alpha = 0.05$ أي عدم وجود فرق معنوي بين متوسط الإجابات والمتوسط المقبول (3) يتم قبول الفرضية الابتدائية.

$Sig < \alpha = 0.05$ رفض الفرضية الابتدائية والإقرار بوجود فرق معنوي بين متوسط الإجابات والمتوسط المحدد (3).

من الجدول رقم (3) اتضح أنَّ متوسط الإجابات يساوي 3.7705 وهو أكبر من المتوسط المقبول Test Value =3 وأنَّ احتمال t المحسوب Sig (2-tailed) يساوي 0.104 وهو أكبر من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الابتدائية ونرفض الفرضية البديلة ونقول:

إنَّ تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية يساهم في تخفيض المخاطر المصرفية التي يتعرَّض لها مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية.

ولمعرفة إن كانت هناك فروق بين مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية من حيث تعرضهما للمخاطر المصرفية تمَّ إجراء اختبار ANOVA والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول رقم(4): اختبار الفرق بين المصرفين

ANOVA spo05					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.494	1	3.494	5.475	.021
Within Groups	100.837	158	.638		
Total	104.330	159			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (2)

من الجدول رقم (4) اتضح أنَّ قيمة احتمال **t** المحسوبة Sig(2-tailed) يساوي 0.021 وهو أقل من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 وهذا يعني أنَّ الفروق ذات دلالة معنوية وأنه يوجد تباين بين المصرفين من حيث تعرضهما للمخاطر المصرفية، ولمعرفة أي المصرفين يتعرَّض لمخاطر أقل تمَّ إجراء اختبار وصفي كما هو مبين في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): مقارنة المخاطر بين المصرفين

Std.	N	Mean	bank

			Deviation
مصرف التسليف الشعبي	3.7324	150	.81911
البنك العربي . سورية	4.3429	10	.31007
Total	3.7705	160	.81004

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (2)

من الجدول رقم (5) اتضح أنَّ البنك العربي . سورية حقق متوسط أعلى من مصرف التسليف الشعبي فقد بلغ المتوسط للبنك العربي 4.3429، بينما بلغ لمصرف التسليف 3.7324 وهذا يعني أنَّ البنك العربي . سورية أقل تعرضاً للمخاطر المصرفية من مصرف التسليف الشعبي.

الاستنتاجات والتوصيات:

تناولت الدراسة مشكلة محورية تتعلَّق بكيفية إدارة المخاطر واحتوائها من خلال اللوائح والقوانين المصرفية وتفعيل دور الرقابة المالية والإدارية بهدف الحد من الآثار السلبية التي تنتج عن تحمُّل المخاطر، إلى جانب التأكد من أنَّ المصرف يتمتَّع بالسلامة والأمان حيث تمَّ التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- المخاطر المصرفية موجودة دائماً وتختلف فاعلية الإجراء الرقابي باختلاف نوع المخاطر التي يعمل المصرف على تحديد أثرها السلبي، كما أنَّ إجراءات الرقابة الوقائية أكثر فاعلية من الإجراءات العلاجية.

2- إنَّ الإدارة المحترفة للمخاطر وتوافر المعلومات القوية ستساعد المصارف على تحديد قاعدة العملاء المستهدفة وتقييم العاملين مع المصارف، وبالتالي فالمصارف بحاجة إلى طلب معلومات جديدة وأمينة من المقترضين، لتقييم التصنيف الداخلي والضمان التي تشكِّل جزءاً أساسياً من عملية قياس المخاطر التي نصَّت عليها اتفاقية بازل II.

3- تشكِّل المعلومات الكافية والهامة أساس عملية تحسين إدارة المخاطر، في حين أنَّ المعلومات غير الكافية تشكِّل أرضية ضعيفة لاتخاذ القرارات، وبالتالي تستحدث مخاطر أخرى جديدة يترتَّب عليها تداعياتٍ خطيرة على المصارف.

4- تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية يساهم في تخفيض المخاطر المصرفية التي يتعرَّض لها المصرف.

5- هناك تباين بين مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية من حيث تعرضهما للمخاطر المصرفية، حيث أنَّ البنك العربي . سورية أقل تعرضاً للمخاطر المصرفية من مصرف التسليف الشعبي.

في نهاية البحث تقدَّمت الباحثة بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها الحد من المخاطر التي تواجهها مصارفنا السورية وبخاصة مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية كونهما يمثلان عينة البحث من أهمها:

1- من حيث الرقابة المالية والإدارية على المخاطر المصرفية هناك عدة مستويات من الرقابة يمكن أن تستخدم منفردة أو مجتمعة منها:

- الرقابة الوقائية: تهدف إلى السلامة العامة والأدوات المستخدمة في الرقابة والإشراف على المصارف هي: التأكد من المحافظة على المستوى الأدنى من رأس المال القائم على المخاطر، تطبيق نظام فاعل من الإشراف القائم

على المخاطر، التأكد من الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات الصحيحة المتعلقة بنظم إدارة المخاطر وطرقها، حيث تشكِّل هذه الأدوات القواعد الأساسية لاتفاقية بازل الجديدة.

- الرقابة العلاجية: تهدف إلى مساعدة المختصين في تحديد الأسباب التي أدَّت إلى حدوث الأخطاء التي تمَّ اكتشافها خلال مراحل العمل.

2- تفعيل دور الرقابة الداخلية في المصرفين بحيث تكون مستقلة في عملها وغير خاضعة لإدارة المصرف، وأن يكون لها أهداف عديدة منها: القدرة على تحديد المخاطر، وعدم وجود قيود موضوعة في نطاق عملها لكي تتاح لها إمكانية الوصول الكامل والإطلاع على كل مجالات العمل والأنظمة والسجلات، المساندة من قبل مجلس الإدارة من حيث إعطائها الصلاحيات اللازمة لممارسة أعمالها.

3- هناك عنصر مهم في تقليل المخاطر وهو وجود نظام حوافز ومحاسبة يشجِّع الموظفين على الإقلال من الدخول في المخاطر، ونظام الحوافز الكفء هو الذي يقيِّد صلاحيات اتخاذ القرار في حدود مقبولة ويشجِّع متخذي القرار على إدارة المخاطر بطريقة تتماشى مع أهداف المصرف وتطلعاته.

4- أن يتوفَّر لدى المصرفين نظم معلومات لقياس التعرُّض للمخاطر ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، وإعداد تقارير حول المخاطر التي يتعرَّض لها كل مصرف، بالإضافة إلى لجوء كلا المصرفين إلى معايير الرقابة المصرفية مثل معيار كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة وحجم العوائد وسيولة الأصول والملاءة.

5- على المراقبين التأكُّد أنَّ لدى كل مصرف أنظمة قياس ومراقبة وضبط مخاطر السوق، بالإضافة إلى ضرورة وجود إدارة مخاطر شاملة بإشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا، لتحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر بالإضافة إلى ضرورة وجود رأس مال كافٍ لمقابلة هذه المخاطر.

6- الحد من تحمل المخاطر المفرطة من جانب ملاك المصارف ومديريها، وتهدف هذه القيود إلى تشجيع العمل المصرفي السليم وذلك بالحد من تركيز الإقراض ومن الإقراض للعاملين في المصرف ومن اختلالات السيولة.

7- إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكِّن المصرف من قياس وإدارة المخاطر بشكلٍ جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأية حالة تعثُّر ائتماني.

8- على إدارة المخاطر في المصرف أن تقوم بمراجعة التقارير المتعلقة بهذا الخصوص ومتابعتها ورفع التقارير اللازمة للإدارة العليا، وأن تقوم بتطوير وحفظ قاعدة المعلومات عن نتائج تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة لجميع أقسام المصرف، ثمَّ مراجعة هذه النتائج لكل قسم على حدا، وللمصرف ككل بهدف المراقبة المستمرة والشاملة لبيئة المخاطر والرقابة في المصرف.

9- تحتاج إدارات المصرفين إلى تهيئة بيئة لإدارة المخاطر من خلال التحديد الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر، ومن خلال قيام نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها ودرء آثارها.

المراجع:

1- NIEHAUS, H. *Risk Management and Insurance.* Second edition, Mc Graw-Hill, New York, 2003, 1-2.

2- النجار، فايق جبر. *إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها*. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن . عمان، المجلد 13، العدد /4/، كانون الأول 2005، 11- 15.

3- الشمري، صادق راشد. *إدارة المصارف " الواقع والتطبيقات العملية "*. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، 432.

4- GLEASON, J.T. *Risk: The New Management Imperative in Finance*. Bloomberg Press, Princeton, New Jersey, 2000, 21.

5- الزبيدي، حمزة محمود. *إدارة المصارف " إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان "*. الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن . عمان، 2000، 302.

6- الخطيب، سمير. *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك " منهج علمي وتطبيق عملي "*. منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، 290.

7- العمار، رضوان وليد. *الأزمة المالية العالمية " منعكساتها ونتائجها "*. ندوة اقتصادية في جامعة تشرين، تاريخ 2008/11/19، 10.

8- JAMES, C.M. SMITH. Jr, C.W. *Studies in Financial Institutions: Commercial Banks.* Mc Graw – Hill, New York, 1994, 652.

9- BCBS. *Principles for The Management of Credit Risk.* Consultative Paper, Basel Committee On Banking Supervision, July, 1999, 5.

10- القرار رقم (16/ م ن /ب4) تاريخ 2003/8/13 المتضمّن اعتماد النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين في سورية، 8.

11- فولكترس، ديفيد. وآخرون. *نحو إطار للاستقرار المالي*. تقرير مترجم، صندوق النقد الدولي، 1999، 125.

12- شاهين، علي عبد الله . *إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف " مع التعرُّض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين "*. بحث مقدَّم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين . بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، 8- 10 أيار 2005، 1- 15.

13- Bank for International Settlement, Basel committee. *Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk.* September 2003, 5.
< http:// www.bis.com/ pupl/bcbs/102 >

14- حماد، طارق عبد العال . *حوكمة الشركات " المفاهيم- المبادئ- التجارب " – تطبيقات الحوكمة في المصارف*. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، 819.

15- حماد، طارق عبد العال . *نفس المرجع السابق*، 706.

16- *Risk Management in Banking.* " National Bank of Serbia (NBS)", Bank Supervision, 2008,3.
< http://www.nbs.yu-export-internet-english-55-55-6.index.htm >

17- CHORAFAS, D. N. *Operational Risk Control with Basel II*. Management Control of Operational Risk, 2004. 3.
< http: //www. sciencedirect.com/science/book/9780750659093 >

18- عبد الحميد، طلعت أسعد. *إدارة البنوك المتكاملة " الحل العصري لكافة المشاكل المتعلقة بالمال "*. مكتبة عين شمس، القاهرة: جامعة المنصورة، 2004، 358.

19- حماد، طارق عبد العال. *مرجع سبق ذكره*، 377 . 378.

20- عبد الحميد، عبد المطلب. *اقتصاديات النقود والبنوك*. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، 410.

ملحق استبيان الدراسة: استبيان موجَّه إلى مديري الفروع والأقسام بغرض معرفة أثر الرقابة على المخاطر المصرفية التي يتعرَّض لها مصرف التسليف الشعبي والبنك العربي . سورية

السادة المدراء ورؤساء الأقسام: يرجى الإجابة بدقَّة عن الأسئلة الواردة في الاستبيان بوضع إشارة × في المربع الموافق، وإننا نؤكِّد أنَّ المعلومات التي سيتم الإدلاء بها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

مع خالص الشكر لتعاونكم واهتمامكم

1- وجود نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان ونظم معلومات تمكِّن المصرف من قياس وإدارة المخاطر بشكلٍ جيِّد، يمكِّن من الكشف المبكِّر عن أيَّة حالة تعثُّر ائتماني.

غير موافق بشدة □ غير موافق □ محايد □ موافق □ موافق بشدة □

2- ضعف إجراءات الرقابة على مخاطر الائتمان وعدم متابعة الوضع المالي والاقتصادي للعملاء يساهم في حدوث هذه المخاطر بشكلٍ كبير.

غير موافق بشدة □ غير موافق □ محايد □ موافق □ موافق بشدة □

3- الرقابة على قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب يساهم في إدارة مخاطر السيولة.

غير موافق بشدة □ غير موافق □ محايد □ موافق □ موافق بشدة □

4- الرقابة المنظَّمة والكافية من جانب الإدارة العليا للمصرف تساهم في إدارة مخاطر أسعار الفائدة.

غير موافق بشدة □ غير موافق □ محايد □ موافق □ موافق بشدة □

5- تزداد مخاطر التشغيل في المصرف نتيجة ضعف الرقابة الداخلية.

غير موافق بشدة □ غير موافق □ محايد □ موافق □ موافق بشدة □

6- وجود ضوابط صارمة للرقابة الداخلية يساهم في ضبط مخاطر التشغيل وتقليل خسائرها.

غير موافق بشدة □ غير موافق □ محايد □ موافق □ موافق بشدة □

7- ضعف الرقابة على المصرف وعدم توفُّر الحماية الكاملة لأموال المودعين يؤدِّي إلى فقدان الثقة بالمصرف وانتشار مخاطر السمعة والثقة.

غير موافق بشدة □ غير موافق □ محايد □ موافق □ موافق بشدة □